ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

6 أغسطس 2024

ترشيد دعم الوقود وأزمة عالمية محتملة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

20 معلومة مصورة

21 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

21 تطور التجارة الخارجية لمصر 2024: ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات

27 تبعات ترشيد دعم الوقود في مصر للمرة الثانية خلال 2024 ....

34 الولاية الثالثة لمادورو في رئاسة فنزويلا: ماذا ينتظر صناعة النفط العالمية؟

47 لماذا تنهار أسواق المال عالميا؟

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلاً بكم في عدد جديد حافل بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، خاصة في اخبار الطاقة حيث تعتزم مصر التوسع في تكرير النفط بمصفاة اسيوط، وزيادة عقود التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وتلبية احتياجات السوق المحلى من خلال الاستيراد حتى تعوض النقص المحلى المؤقت في الانتاج، هذا فضلا عن المزيد من الأخبار الأخرى، نتمني لكم قراءة ممتعه.

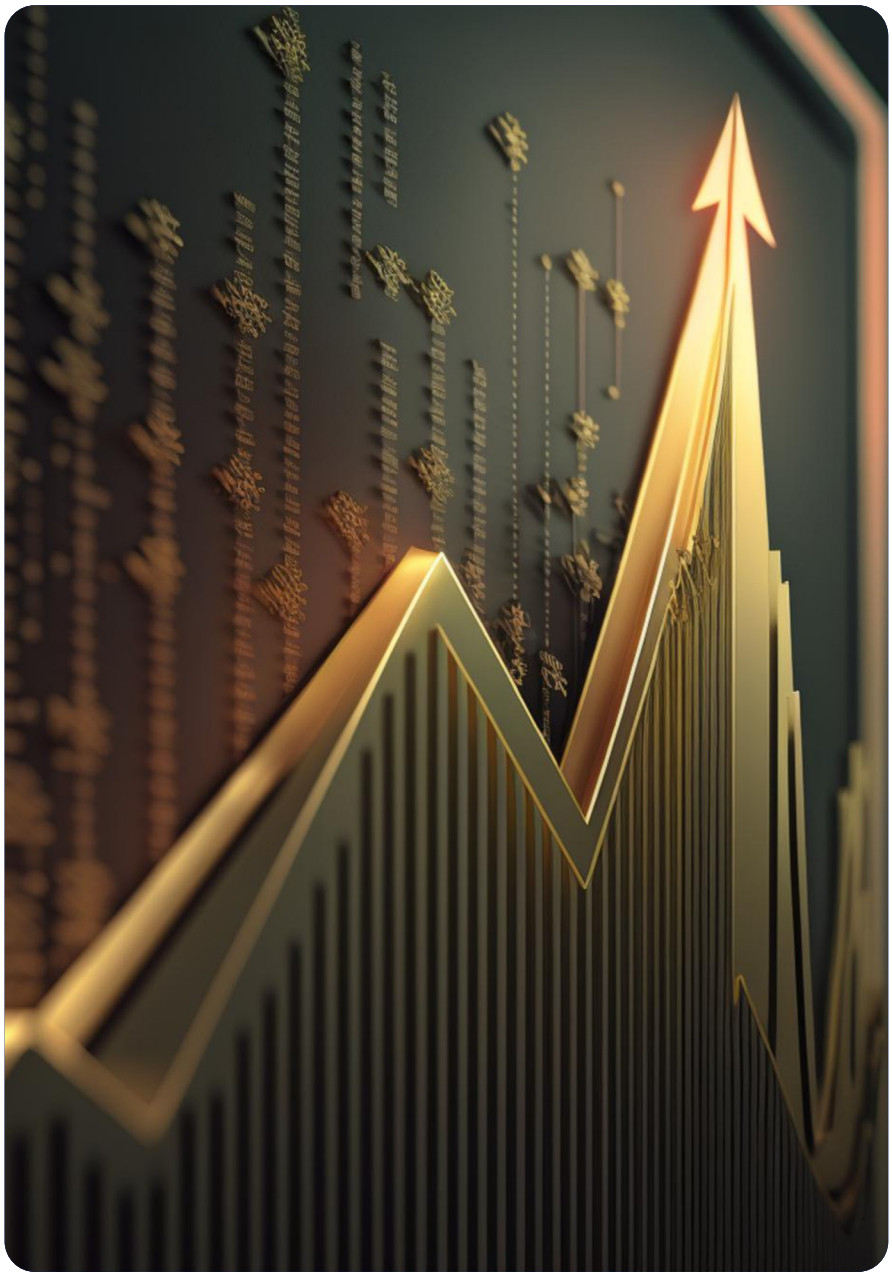

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار المحلية

- **مصـر تسـتهدف إنشـاء وحـدة جديـدة بمصفـاة أسـيوط للنفـط بكلفـة 10 مليـارات جنيـه**

تستهدف الحكومة المصرية إنشاء مشروع للتقطير الجوي بمصفاة تكرير أسيوط جنوب القاهرة بحلول 2027 بتكلفة استثمارية تفوق 10 مليارات جنيه. وأشار مسؤول حكومي أن «الوحدة الجديدة تشمل وحدة لإنتاج البوتاغاز (غاز الطهي)، وتلبى احتياجات محافظات الصعيد بصفة رئيسية من المنتجات البترولية، وتبلغ طاقة المشروع الجديد 5 ملايين طن زيت خام سنوياً سيتم استيراد أغلبها من الخارج، مع توفير جزء من الإنتاج المحلي المتوافق مع المتطلبات الفنية للمصفاة».يأتي إنشاء وحدة التقطير الجوي بمصفاة تكرير أسيوط في إطار خطة لتطوير وتحديث مصفاة أسيوط التقليدية التي تنتج المازوت وتبلغ طاقتها الفعلية 4.5 مليون طن.

- **مصـر تعـول علـى «إينـي» الإيطاليـة و «أباتشـي» الأميركيـة لزيـادة إنتاجهـا مـن الغـاز**

تعول مصر على شركتي «إيني» الإيطالية و«أباتشي» الأميركية، لزيادة إنتاج البلاد من الغاز ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي مجدداً، واتفقت معهما على سداد المستحقات المتأخرة لتحفيزهما على استكمال

برامج تنمية الحقول والاستكشافات. وكشف مسؤول حكومي أن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي ووزير البترول كريم بدوي التقيا بمسؤولي «إيني» و«أباتشي» الأسبوع الماضي، حيث تم التوصل لاتفاق على جدولة المتأخرات، والالتزام بسداد قيمة حصة الشريك الأجنبي في الغاز الطبيعي المستخرج بشكل مباشر دون تأخير مرة أخرى، أو السماح لهما بتصديرها للخارج مقابل التزام الشركات بزيادة الاستثمارات بمناطق الامتياز الخاص بها»، مشيراً إلى أن الاتفاق مع «إيني» شمل إمكانية تصدير جزء من حصتها من الغاز في الشتاء.

- **مصر توقع اتفاقاً مع السعودية لحماية وتشجيع الاستثمارات الشهر الجاري**

تسعى مصر إلى توقيع اتفاقية ثنائية مع السعودية لحماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين قبل نهاية أغسطس الجاري، وفق تصريحات وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، حسن الخطيب عقب لقائه بنظيره السعودي خالد الفالح. وأضاف أن هيئة الاستثمار تعمل حالياً على إنشاء «مكتب خاص للاستثمارات السعودية بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.. والمكتب الجديد سيبدأ أعماله قريباً جداً». تضمن اتفاقيات حماية الاستثمارات والالتزام بمعاملة «منصفة وعادلة» للاستثمارات، وتقليص متطلبات إنشاء وتوسعة وصيانة الاستثمارات، وأيضاً ضمان الاستثمارات في حالات الحرب أو النزاع أو الثورة أو حالات الطوارئ والاضطرابات. كما تضمن حماية الاستثمارات من أي إجراء يمس ملكيتها أو تجريد مستثمريها كلياً أو جزئياً من بعض حقوقهم مع منع تأميم أو نزع الملكية أو إخضاعها لأشخاص وجهات أخرى.

- **مصـر تسـعى لاسـتيراد 17 شـحنة غـاز جديـدة لتوفيـر احتياجـات الربـع الأخيـر**

تعتـزم مصـر اسـتيراد مـا يصـل إلـى 17 شـحنة غـاز مسـال جديـدة خلال الربـع الأخيـر مـن هـذا العـام لتغطيـة احتياجـات الـبلاد مـن الغـاز الطبيعـي اللازم لتشـغيل محطـات الكهربـاء. تعمـل حكومـة الـبلاد علـى زيـادة كميـات الغـاز الطبيعـي المتاحـة فـي الدولـة خلال النصـف الثانـي مـن العـام الجـاري، وذلـك لسـد احتياجـات الكهربـاء خلال أشـهر الصيـف. ومـن أجـل ذلـك اتفقـت فـي يونيـو الماضـي علـى شـراء 21 شـحنة مـن الغـاز المسـال خلال أشـهر الصيـف الجـاري بالإضافـة لـ 5 شـحنات فوريـة تـم طرحهـا خلال يوليـو الماضـي، لكـن طـرح مناقصـة جديـدة يعنـي أن اسـتهلاك الكهربـاء مـن الغـاز الطبيعـي والمـازوت زاد عـن التوقعـات الحكوميـة.

- **صنـدوق النقـد يطالـب مصـر بمزيـد مـن التقـدم فـي الإصلاحـات الاقتصاديـة**

دعـت إيفانـا فلادكوفـا هـولار، رئيسـة بعثـة صنـدوق النقـد الدولـي فـي مصـر، الحكومـة إلـى مزيـد مـن التقـدم فـي ملفـات الإصلاحـات الاقتصاديـة المختلفـة، فـي حيـن أشـار رئيـس الـوزراء المصـري مصطفـى مدبولـي إلـى أن بلاده تتطلع لعـدم الدخـول فـي برنامـج جديـد مـع الصنـدوق عنـد اسـتكمال البرنامـج الحالي. أشـارت هـولار خلال مؤتمـر صحافـي عبـر الفيديـو، إلـى أن برنامـج مصـر مـع الصنـدوق يولـي اهتمامـاً لتسـريع تنفيـذ سياسـة ملكيـة الدولـة، معتبـرة أن مصـر

بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص. وقالت: «رغم أن هناك جهداً تبذله الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج بيع الأصول، إلا أننا لا نزال نرى تباطؤاً واضحاً في خطط التخارج من الأصول المملوكة للدولة».

- **عجز ميزان مصر التجاري غير النفطي يهبط 16% خلال النصف الأول**

هبط عجز ميزان مصر التجاري غير النفطي بنحو 16% ليصل إلى 15.9 مليار دولار خلال النصف الأول من 2024، بعد ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي والتي وصل فيها العجز إلى 18.917 مليار دولار. وبحسب وثيقة حكومية أظهرت ارتفاع الصادرات السلعية خلال الفترة من يناير إلى يونيو بنسبة 9.8% إلى 19.641 مليار دولار، في حين انخفضت الواردات بنحو 3.3% لتسجل 35.565 مليار دولار. قد يكون تراجع سعر العملة أحد العوامل التي حفّزت صادرات السلع المصرية، وجعلت أسعارها جاذبة في الأسواق الدولية.

- **صندوق النقد يفرج عن الشريحة الثالثة لمصر بقيمة 820 مليون دولار**

أقرّ مجلس صندوق النقد الدولي صرف الشريحة الثالثة من برنامج دعم مصر بقيمة 820 مليون دولار، بحسب بيان صادر عن الصندوق. ونوه صندوق النقد في بيانه بأن «الجهود الأخيرة للسلطات المصرية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي بدأت تولّد نتائج إيجابية. ومع أن التضخم ما زال مرتفعاً إلاّ أن وتيرته بدأت بالانخفاض. ويبقى نظام سعر الصرف المرن حجر الأساس لبرنامج الحكومة المصرية».

- **«حالا» المصرية تستهدف تجاوز محفظة تمويلاتها مليار دولار هذا العام**

سيتخطى حجم محفظة تمويلات شركة «إم إن تي» (حالا) الناشئة المصرية مبلغ مليار دولار قبل نهاية 2024، بحسب المؤسس والمدير التنفيذي منير نخلة. وأضاف على هامش مؤتمر صحفي في القاهرة، أن «حالا» تقدمت للهيئة العامة للرقابة المالية في مصر للحصول على رخص جديدة لأنشطة التأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل العقاري، إضافةً إلى رخص لصناديق استثمارية، دون الإفصاح عن حجمها وطبيعتها. جمعت شركة «إم إن تي» (حالا) الناشئة المصرية، منتصف شهر يوليو الحالي، تمويلاً بقيمة 157.5 مليون دولار، توزع بواقع 40 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي، و117.5 مليون دولار من شركتي «ديفيلوبمنت بارتنرز إنترناشونال» و«لوراكس كابيتال بارتنرز». 117.5 مليون دولار.

- **مصر تعلن حل أزمة نقص الأسمدة**

وزعت الحكومة في مصر ما يصل إلى 136 ألف طن من الأسمدة على المزارعين منذ بداية الشهر وحتى نهاية الأسبوع الماضي، منهية بذلك أزمة نقص الأسمدة، بحسب وزير الزراعة المصري علاء فاروق. وأكد وجود أزمة في توزيع الأسمدة، ولكنه شدد على أنها انتهت، و«عادت المصانع للعمل والإنتاج، وما نستلمه من المصانع، نوزعه على الفور». وقطعت مصر إمدادات الغاز الطبيعي عن مصانع الأسمدة العاملة في البلاد أكثر من مرة خلال

الأشهر القليلة الماضية، وسط نقص في إنتاج الغاز في البلاد، وارتفاع الطلب داخلياً بسبب درجات الحرارة المرتفعة. واستأجرت البلاد «سفينة تغويز»، واستوردت ما يصل إلى 21 شحنة من الغاز المسال، لحل أزمة نقص الغاز لديها بشكل مؤقت.

الاخبار الإقليمية

- **صناديق السعودية والإمارات السيادية تقود صفقات الاستحواذ والاندماج في المنطقة**

واصلت الصناديق السيادية في السعودية والإمارات، المتمثلة في «صندوق الاستثمارات العامة السعودي» و«جهاز أبوظبي للاستثمار»، و«شركة مبادلة» الإماراتية، قيادة نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول من العام الجاري، بحسب تقرير «إرنست ويونغ». وأشار التقرير إلى أن صفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهدت نمواً 1% في عددها، و12% في قيمها عن الفترة نفسها من العام السابق، لتبلغ 49.2 مليار دولار، بحسب التقرير، الذي أشار إلى أن الإمارات والسعودية كانتا الوجهتين المفضلتين للمستثمرين، حيث استحوذتا على 152 صفقة في النصف الأول من 2024 بقيمة بلغت 9.8 مليار دولار، كما كانتا الدولتين الأكثر مشاركة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نشاط الاندماج والاستحواذ، سواءً من حيث عدد الصفقات أو من حيث قيمتها.

- **صندوق النقد يوافق على تمويل بقيمة 3.4 مليار دولار لإثيوبيا**

وافق صندوق النقد الدولي على إقراض إثيوبيا 3.4 مليار دولار على مدى أربع سنوات كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهي خطوة رئيسية لبدء المفاوضات مع الدائنين بشأن إعادة هيكلة ديون البلاد. قال الصندوق في بيان أعلن فيه عن القرض، إن القرار سيسمح أيضاً بالصرف الفوري لنحو مليار دولار. تعد هذه الأموال جزءاً من حوالي 10.7 مليار دولار تتوقعها الدولة، الواقعة في القرن الأفريقي، من الدائنين عن طريق القروض والمنح وإعادة هيكلة الديون. وقال صندوق النقد في بيانه إن البرنامج «سيحفز تمويلاً خارجياً إضافياً من شركاء التنمية، ويوفر إطاراً للاستكمال الناجح لإعادة هيكلة الديون الجارية».

- **دول الخليج وتركيا تتطلع لإنجاز اتفاقية التجارة الحرة خلال عام**

من المقرر أن يتم التوصل لاتفاقية تجارة حرة بين دول الخليج وتركيا خلال 12 شهراً، حسب توافق الوفود المشاركة في الجولة الأولى من المفاوضات بين الجانبين، كما كشف رئيس الوفد التفاوضي السعودي. وأوضح أن المملكة تستهدف مضاعفة التبادل التجاري مع تركيا بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة، والذي تبلغ قيمته حالياً 7 مليارات دولار، بينما يصل التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا في الوقت الحالي إلى 28 مليار دولار، ومن المتوقع زيادته بنسبة 50% على الأقل.

الاخبار العالمية

- **صناديق التحوط تراهن على هبوط السلع الأساسية لأول مرة منذ 2016**

تحولت صناديق التحوط إلى النظرة السلبية بشأن العقود الآجلة للسلع الأساسية للمرة الأولى منذ عام 2016، مما يظهر تشاؤماً متزايداً بشأن الطلب على المواد الخام وسط مخاوف من تباطؤ الاقتصاد.

وبحسب بيانات لجنة تداول السلع الآجلة الأميركية احتفظ مديرو الأموال بمركز صافٍ يبلغ نحو 58600 عقد استُخدمت للمراهنة على انخفاض أسعار سلة مكونة من 20 سلعة أساسية في الأسبوع المنتهي في 30 يوليو. لأكثر من ثماني سنوات -بما في ذلك ذروة الوباء- احتفظ المستثمرون برهان صافٍ صعودي على الأسعار.

- **شحنات «تسلا» من مصنعها في الصين ترتفع 15% خلال يوليو**

زادت شركة «تسلا» شحناتها من مصنعها في شنغهاي بنحو 15% في يوليو الماضي، لتكسر سلسلة من الانخفاضات الشهرية في الإنتاج من مصنعها الأكثر إنتاجية على مستوى العالم.

بحسب البيانات الأولية التي أصدرتها رابطة سيارات الركاب الصينية باعت شركة صناعة السيارات ما يُقدر بنحو 74 ألفاً و117 سيارة سيدان من طراز «3»، وسيارة رياضية من طراز «Y» الشهر الماضي. يُعد هذا الرقم أعلى من

أرقام العام الماضي ومن معدلات شهر يونيو، الذي سجلت فيه «تسلا» انخفاضها الثالث على التوالي في الشحنات من مصنعها.

- **الصين ترفض مقترح صندوق النقد لإنقاذ قطاع الإسكان بتريليون دولار**

رفضت السلطات الصينية اقتراحاً قدمه صندوق النقد الدولي لاستخدام أموال الحكومة المركزية لاستكمال إنشاءات المساكن غير المكتملة، مما يوجّه ضربة للآمال في الحصول على دعم أكثر فعالية لصناعة ترهق كاهل الاقتصاد.

دعا صندوق النقد الدولي الصين إلى استخدام موارد مالية «لمرة واحدة» لاستكمال بناء العقارات المبيعة مسبقاً وتسليمها أو تعويض مشتري المنازل، وفقاً لمراجعة سنوية لثاني أكبر اقتصاد في العالم نُشرت يوم الجمعة. قدرت المراجعة التكلفة بما يعادل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى أربع سنوات.

- **بيانات الوظائف الضعيفة تعصف بمؤشرات الأسهم الأميركية**

اشتدت عمليات البيع على الأسهم الأميركية وتراجعت عائدات السندات بعدما أثار تقرير الوظائف الضعيف المخاوف من أن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإبقاء أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها منذ عقدين يهدد بحدوث تباطؤ اقتصادي أعمق. وأدت هذه المخاوف إلى تعكير صفو التداولات في جميع أنحاء العالم، لتحدث زيادة هائلة في التقلبات بينما عززت عمليات هروب المستثمرين بعيداً عن القطاعات الأكثر خطورة في السوق. تكبد مؤشر «إس آند بي 500» (S&P 500) أكبر انخفاض له على مدار

يوميـن منـذ مـارس 2023. أدى انخفـاض أسـعار أسـهم شـركات التكنولوجيا الرئيسية إلـى هبـوط مؤشـر «ناسـداك 100» بنسـبة 10% مـن ذروتـه، وهـو مـا يتوافـق مـع تعريـف «التصحيـح». امتد الارتفـاع في سـندات الخزانـة لليـوم السـابع علـى التوالـي، حيـث توقـع المتداولـون أن يخفـض بنـك الاحتياطـي الفيدرالـي أسـعار الفائـدة بمقـدار نقطـة مئويـة كاملـة فـي 2024.

- **أسـعار النفـط تهبـط لأدنـى مسـتوياتها فـي سـبعة أشـهر وسـط مخـاوف الطلـب**

انخفضـت أسـعار النفـط إلـى أدنـى مسـتوياتها منـذ مـا يقـرب من سـبعة أشـهر، إذ طغـت المخـاوف بشـأن الطلـب فـي أكبـر اقتصاديـن فـي العالـم علـى المخاطـر الجيوسياسـية المتزايـدة. هبـط سـعر مزيـج برنـت بمـا يصـل إلـى 3.4% لتتـم تسـويته دون 77 دولاراً للبرميـل، مسـجلاً أدنـى مسـتوى للتسـوية منـذ أوائـل يناير. تدهـورت المعنويـات فـي سـوق النفـط حيـث أظهـرت مؤشـرات المصانـع فـي الولايـات المتحـدة والصيـن انكماشـاً هـذا الأسـبوع، ممـا يشـير إلـى ضعـف التصنيـع. تعمقـت خسـائر العقـود الآجلـة بعـد أن جـاءت بيانـات الوظائـف الأميركيـة دون التوقعـات.

- **بنـوك وول سـتريت تعـزز توقعاتهـا لتخفيضـات الاحتياطـي الفيدرالـي للفائـدة فـي 2024**

عـززت بنـوك وول سـتريت توقعاتهـا لبـدء دورة تيسـير نقـدي قويـة مـن جانـب بنـك الاحتياطـي الفيدرالـي اسـتناداً إلـى أحـدث الأدلـة علـى تراجـع سـوق العمـل. حـدّث خبـراء الاقتصـاد فـي بنـوك «بنـك أوف أميـركا»

و»سيتي غروب» و»غولدمان ساكس» و»جيه بي مورغان» توقعاتهم للسياسة النقدية الأميركية يوم الجمعة بعد أن أظهرت البيانات ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة مرة أخرى في يوليو الماضي، متوقعين تخفيضات أسعار فائدة مبكرة أكبر، أو أكثر. أوضح خبراء اقتصاد من «سيتي غروب»، الذين كانوا بالفعل من بين الأكثر جرأة في توقعهم لخفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي العام الحالي، أنهم يتوقعون تخفيضات في أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية خلال سبتمبر ونوفمبر المقبلين، وتخفيض بمقدار ربع نقطة خلال ديسمبر المقبل، بعد أن كانوا قد توقعوا تخفيضات قدرها ربع نقطة في الاجتماعات الثلاثة المقبلة.

- **بنك الشعب الصيني يكثف الدعم للاقتصاد ويتحول للتركيز على الاستهلاك**

طالب البنك المركزي الصيني بنوك البلاد ببذل المزيد من الجهد لتقوية الاقتصاد الحقيقي في أحدث محاولة لإنعاش الاستهلاك المتراجع في البلاد. قال بنك الشعب الصيني إنه يعتزم تحويل تركيز القطاع المالي إلى خدمة سبل عيش الأشخاص وتعزيز الاستهلاك خلال الشهور المقبلة، وفق بيانه على موقعه الإلكتروني، عقب مؤتمر للتخطيط خلال النصف الثاني من السنة الحالية. ويأتي هذا التوجه بشأن معيشة الناس والاستهلاك استجابة لدعوة وجهها المكتب السياسي للحزب الشيوعي الحاكم -جهة صنع القرار المكونة من 24 عضواً والتي يترأسها الرئيس الصيني شي جين بينغ- بوقت سابق من الأسبوع الجاري.

- **روسيا تقلص مستويات حفر آبار النفط استجابة لقيود «أوبك+»**

قلّصت شركات النفط في روسيا وتيرة الحفر هذا العام مقارنة بالعام الماضي الذي حققت فيه رقماً قياسياً، وذلك بالتزامن مع تعميق البلاد لتخفيضات الإنتاج المتفق عليها مع تحالف «أوبك+». وجرى حفر آبار إنتاج بمسافة 14370 كيلومتراً (8930 ميلاً) في روسيا خلال الفترة من يناير إلى يونيو، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 2.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. يأتي هذا التباطؤ في أعقاب التعاون الطوعي لموسكو مع عدة دول من منظمة البلدان المصدرة للبترول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، لضمان استقرار سوق النفط العالمية.

- **نيجيريا تضيف درجة خام جديدة لتعزيز إنتاجها النفطي**

أضافت نيجيريا درجة جديدة من النفط الخام تعرف باسم «أوتابات» حيث تسعى أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا إلى إعادة الإنتاج لمستويات ما قبل جائحة كورونا. قامت شركة فرعية مملوكة لشركة النفط الوطنية النيجيرية وشريكتها في المشروع «ناتشورال أويل فيلد سيرفسيز» (Natural Oilfield Services) بتحميل أول شحنة تصدير الشهر الماضي.

- **الاحتياطي الفيدرالي يبقي أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الثامنة**

أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها في 22 عاماً للمرة الثامنة على التوالي، مواصلاً مراقبة

تأثير التشديد النقدي الذي بدأ منذ عامين تقريباً، في انتظار الحصول على المزيد من الثقة حيال مسار تباطؤ التضخم نحو هدف 2% قبل بدء تيسير السياسة النقدية. صوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في نهاية اجتماعها بالإجماع على الحفاظ على أسعار الفائدة عند نفس مستوياتها بين 5.25% و5.5%، وهو ما جاء متوافقاً مع توقعات السوق، بعد أن أبقت على أسعار الفائدة في اجتماعاتها السابقة في يونيو ومايو ومارس ويناير وديسمبر ونوفمبر وسبتمبر.

- **ارتفاع التضخم المفاجئ في منطقة اليورو يؤرق المركزي الأوروبي**

تسارع التضخم في منطقة اليورو بوتيرة أكبر من المتوقع، وهو ما قد يجعل البنك المركزي الأوروبي أكثر حذراً بشأن تطبيق المزيد من تخفيضات أسعار الفائدة. صعدت أسعار المستهلكين 2.6% في يوليو الجاري مقارنة بالعام السابق، بحسب ما أورده مكتب الإحصاء الأوروبي. وتجاوز ذلك نسبة 2.5% خلال يونيو الماضي، والتي تماشت حينها مع أوسط تقديرات المحللين المشاركين في استطلاع «بلومبرغ». استمر التضخم الأساسي-الذي يستبعد المكونات المتقلبة مثل الغذاء والطاقة- عند 2.9% للشهر الثالث. كان خبراء الاقتصاد توقعوا تباطؤاً طفيفاً له.

- **«منظمة التجارة العالمية» تقترب من اتفاق بشأن التجارة الإلكترونية**

توصل نحو نصف أعضاء «منظمة التجارة العالمية» إلى اتفاق أولي بشأن التجارة الإلكترونية، من شأنه أن يحظر بشكل دائم الرسوم الجمركية على المعاملات الرقمية عبر الحدود، والتي تنمو بمثلي معدل نمو البضائع المادية. وكانت الولايات المتحدة والصين واليابان والمملكة المتحدة والاقتصادات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، من بين الدول المشاركة في الاتفاق، والبالغ عددها 91 دولة، على الرغم من أن واشنطن أشارت أيضاً إلى تردد في التأييد الكامل. وغابت جنوب أفريقيا والهند عن القائمة التي صدرت أمس الجمعة، وهما دولتان أثارتا مخاوف في الماضي بشأن القواعد المصممة لإفادة الدول الغنية على حساب نظيرتها الفقيرة.

معلومة مصورة

عند الاهتمام بالاهداف المناخية والانجازات التي تحققت بها، تتجة انظار العالم عادة لتوجية اللوم إلى قطاع الكهرباء كونه يعتبر اكثر القطاعات استهلاكا للطاقة وتوليدا لانبعاثات الكربون عالميا، لكن جهود الدولة المصرية في العقد الماضي كانت سببا في احتلال مصر المركز الثالث عالميا في ترتيب الدول التي تعتمد على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، وهو ما يعنى أن قطاع توليد الكهرباء المصري من بين أكثر القطاعات نجاحا عالميا في خفض انبعاثات الكربون المصاحبة لتوليد الكهرباء.

الترتيب	الدولة	مساهمة قطاع الغاز في توليد الكهرباء %
الترتيب الأول	الجزائر	99%
الترتيب الثاني	ايران	87%
الترتيب الثالث	مصر	84%
الترتيب الرابع	الامارات	83%
الترتيب الخامس	العراق	69%
الترتيب السادس	تايلند	68%
الترتيب السابع	السعودية	67%
الترتيب الثامن	المكسيك	58%

مقالات تحليلية

تطـور التجـارة الخارجية لمصـر 2024: ارتفـاع الصادرات وتراجـع الواردات

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت التجارة الخارجية لمصر خلال الربع الأول من عام 2024 تحولات ملحوظة، حيث سجلت زيادة في قيمة الصادرات بنسبة 8% مقارنة بالعام الماضي. ويرجع هذا الارتفاع بشكل كبير إلى الزيادة المطردة في صادرات المنتجات الصناعية، لا سيما الملابس والأجهزة الكهربائية. وعلى الجانب الآخر، شهدت واردات البلاد تراجعًا طفيفًا، مما يعكس تحسنًا في ميزان المدفوعات.

فقـد شـهدت الصـادرات المصريـة نمـوًا ملحوظًـا فـي الآونـة الأخيـرة، ويعـزى ذلـك إلـى مجموعـة مـن العوامـل المتداخلـة، والتـي تشـمل خفـض قيمـة العملـة وتحسـين التنافسـية: سـاهم خفـض قيمـة الجنيـه المصـري فـي زيـادة تنافسـية الصـادرات المصريـة فـي الأسـواق العالميـة، حيـث أصبحـت أسـعار المنتجـات المصريـة أكثـر جاذبيـة للمشـترين الأجانـب، بالإضافـة إلـى عوامـل خارجيـة مثـل التطـورات الجيوسياسـية، حيـث أدت اضطرابـات البحـر الأحمـر وتوقـف حركـة الملاحـة فـي بعـض المناطـق إلـى زيـادة الاعتمـاد الأوروبـي علـى الصـادرات المصريـة، خاصـة المنتجـات الزراعيـة والغذائيـة التـي أصبحـت بـديلاً جذابًـا للمنتجـات المسـتوردة مـن مناطـق أخـرى.

وجديـر بالإشـارة أن مصـر تسـعى للوصـول إلـى 100 مليـار دولار صـادرات منـذ سـنوات، كمـا تضمنـت وثيقـة التوجهـات الاسـتراتيجية المعلنـة التـي تـم إطلاقهـا للحـوار فـي بدايـة العـام 2024 عـن اسـتهداف مضاعفـة نمـو حجـم الصـادرات المصريـة وزيـادة معـدل نموهـا بمـا لا يقـل عـن 20% سـنويا، وذلـك عبـر اقتـراح إطلاق اسـتراتيجية (EgyEx Triple 10) للفتـرة (2024-2030) لبلـوغ مسـتهدف تصديـري يبلـغ نحـو 145 مليـار دولار بحلـول عـام 2030، وذلـك مـن خلال إقامـة 10 مناطـق تصديريـة متخصصـة، وتطويـر 10 عناقيـد صناعيـة تصديرية، واسـتهداف 10 أسـواق تصديريـة واعـدة.

ويتضمـن هـذا المقـال قـراءة تحليليـة لبيانـات التجـارة الخارجيـة لمصـر مـن واقـع بيانـات الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والاحصـاء الصـادرة فـي يوليـو 2024 وترصـد الميـزان التجـاري المصـري خلال الأربعـة أشـهر الأولـى مـن عـام 2024.

أولا: تحليل الميزان التجاري غير البترولي لمصر:

انخفضـت قيمـة عجـز الميـزان التجـاري خلال الأشـهر الأربـع الأولـى مـن عـام 2024 ليسـجل نحـو 2.68 مليـار دولار خلال شـهر أبريـل 2024 مقارنـة بنحـو 2.75 فـي أبريـل مـن عـام 2023، مرجعـا السـبب إلـى ارتفـاع قيمـة صـادرات السـلع غيـر البتروليـة وانخفـاض قيمـة الـواردات غيـر البتروليـة .

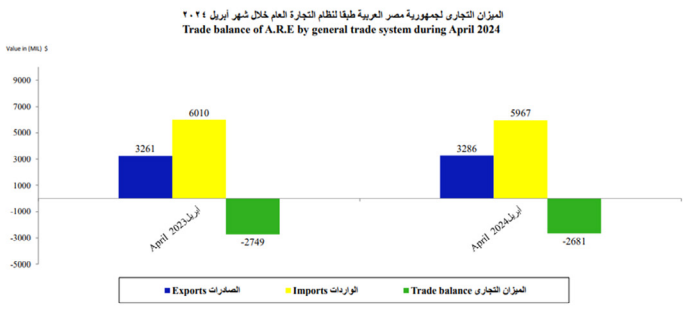

على جانب الصادرات المصرية السلعية؛ بلغت قيمة إجمالي الصادرات 3.29 مليار دولار أمريكي في شهر أبريل 2024، مقارنة بـ 3.26 مليار دولار أمريكي في نفس الشهر من عام 2023، مما يشير إلى زيادة بنسبة 8% .

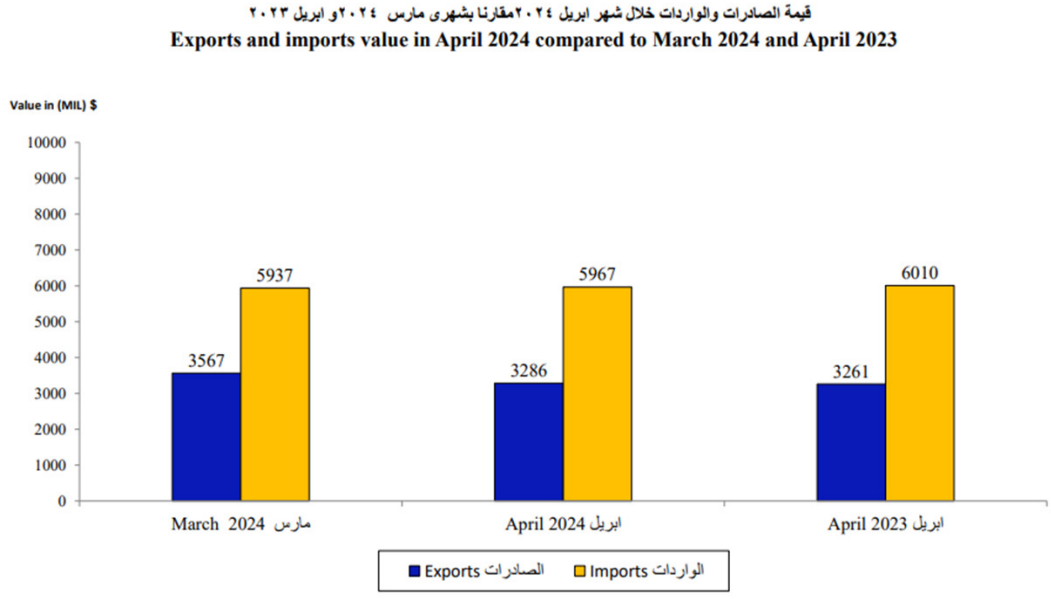

وفيما يتعلق بتطور حجم الصادرات السلعية غير البترولية وفقًا للسلع التي ارتفعت قيمة صادراتها خلال الربع الأول من عام 2024، فقد شهدت بعض السلع المصرية الرئيسية ارتفاعًا ملحوظًا في قيم صادراتها خلال شهر أبريل 2024 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، ومن أبرز هذه السلع الأسمدة والأسمدة النيتروجينية والتي شهدت ارتفاعا بنسبة 64% والمنتجات الكيماوية العضوية والتي سجلت زيادة بنسبة 40%، والمنتجات الصيدلانية والملابس الجاهزة التي ارتفعت بنسبة 31% لكل منهما تقريبا، بالإضافة إلى المنتجات البلاستيكية والمعدنية. ويوضح الشكل التالي نسب الزيادة في أبرز المنتجات المصدرة ما بين أبريل 2024 مقارنة بأبريل 2023.

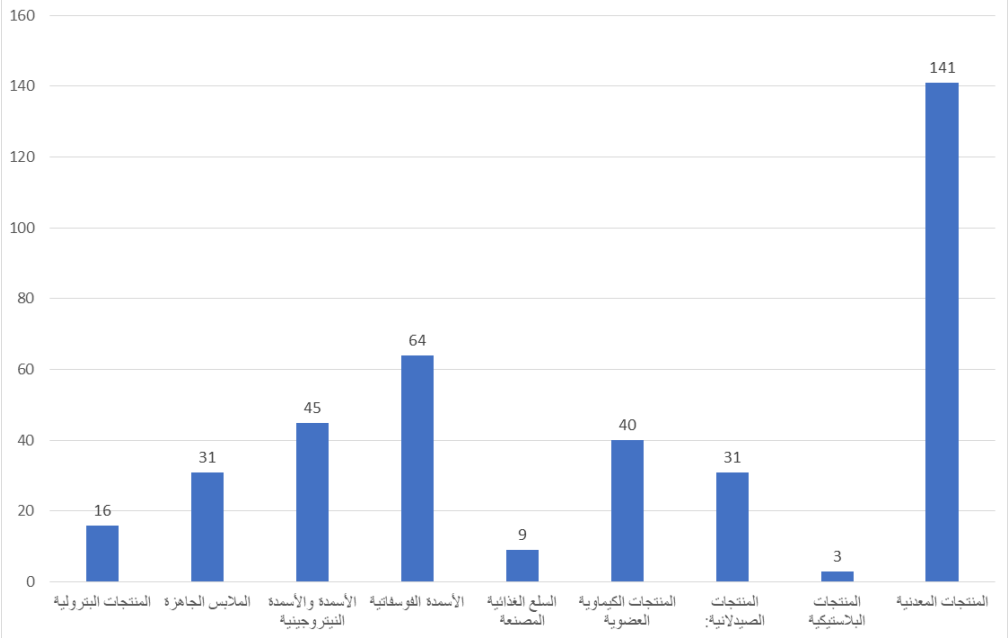

على الجانب الآخر، شهدت بعض السلع انخفاضًا في قيم صادراتها خلال نفس الفترة. ومن أبرز هذه السلع، القطن الخام والمنتجات الكيماوية غير العضوية والمنتجات الجلدية.

وأشار التقرير إلى قيمة الصادرات السلعية غير البترولية وفقًا لكبرى الأسواق خلال الربع الأول من عام 2024، حيث جاءت المملكة العربية السعودية كأكبر مستورد للسلع المصرية غير البترولية بقيمة 877.9 مليون دولار خلال الربع الأول من العام الجاري، وهو ما يمثل 9% من إجمالي الصادرات المصرية من السلع غير البترولية، تلتها تركيا بقيمة 796.5 مليون دولار وبنسبة 8.2%، ثم إيطاليا في المرتبة الثالثة بقيمة 592.4 مليون دولار وبنسبة 6.1 %..

وجدير بالإشارة أن هناك عدد من الفرص التصديرية غير المستغلة للصادرات المصرية في كبرى الأسواق، تتمثل في «الولايات المتحدة

الأمريكية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية»، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق لمصر من حيث فرص التصدير غير المستغلة، لذلك فمن المتوقع زيادة صادرات مصر إليها بقيمة 2.4 مليار دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنحو 1.4 مليار دولار، ثم تركيا بقيمة 1.5 مليار دولار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 1.3 مليار دولار.

وفيما يخص الواردات المصرية فقد شهدت قيمتها في أبريل 2024 انخفاضًا طفيفًا بنسبة 7% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. حيث سجلت عدد من السلع ارتفاعا في الواردات وفي مقدمتها الآلات والمعدات والتي حققت نموًا بنسبة 45%. والمنتجات الكيميائية بنسبة 28%، إلى جانب المنتجات الغذائية والتي سجلت ارتفاعًا بنسبة 30%، كما حققت قيمة واردات السيارات نموًا ملحوظًا بنسبة 82%. وترجع أسباب تلك التغيرات إلى ارتفاع الطلب على بعض المنتجات المحلية هو السبب وراء زيادة الواردات، والتغيرات في أسعار الصرف والتي قد تؤثر على تكلفة الواردات.

الميزان التجاري لمصر والشركاء التجاريين:

الميزان التجاري بين مصر وأهم الشركاء التجاريين خلال الفترة من الربع الأول لعام 2023 وحتى الربع الأول لعام 2024، حيث جاءت الصين الشعبية كأهم الشركاء التجاريين لمصر بحجم تبادل تجاري بلغ 2.9 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2024 تلتها تركيا بحجم تبادل تجاري بلغ 1.5 مليار دولار، كما استعرض التقرير الميزان التجاري غير البترولي بين مصر وأهم الشركاء التجاريين خلال الربع الأول من عام 2024 حيث جاءت الصين الشعبية في مقدمة الدول التي حققت مصر معها عجزًا تجاريًّا

خلال الفترة المشار إليها بقيمة عجز تجاري بلغ 2.6 مليار دولار تلتها روسيا الاتحادية بقيمة 1 مليار دولار ثم ألمانيا الإتحادية بقيمة 831.5 مليون دولار، وانخفض العجز التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 476.2 مليون دولار خلال الربع الأول لعام 2024 مقارنًة بالربع الأول من 2023، فيما ارتفع العجز التجاري بين مصر وأوكرانيا بمقدار 489.8 مليون دولار خلال الربع الأول لعام 2024 مقارنًة بالربع نفسه لعام 2023 .

ختامًا، من الواضح أن مصر تسعى جاهدًة لتعزيز صادراتها واختراق الأسواق العالمية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية. ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود في تحقيق نمو مستدام في الصادرات المصرية، وتعزيز مكانة مصر كلاعب رئيسي في التجارة العالمية.

ولكن على الرغم من التقدم الذي أحرزته مصر في مجال الصادرات، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تتطلب جهودًا مضاعفة. ومع ذلك، فإن الفرص المتاحة واعدة، خاصة مع التوجهات العالمية نحو دعم التجارة الحرة وتشجيع الاستثمار. من خلال الاستفادة من هذه الفرص وتجاوز التحديات، يمكن لمصر أن تحقق قفزات نوعية في صادراتها وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

لذا يتطلب تعزيز الصادرات المصرية تضافر جهود جميع الأطراف، من الحكومة والقطاع الخاص إلى المجتمع المدني. ويجب على الجميع العمل معًا لدعم المنتجات المصرية، وتطوير مهارات القوى العاملة، وتشجيع الابتكار. من خلال العمل الجماعي، حيث يمكن لمصر أن تحقق أهدافها الطموحة في مجال الصادرات وأن تصبح قوة اقتصادية إقليمية.

مقالات تحليلية

تبعات ترشيد دعم الوقود في مصر للمرة الثانية خلال 2024 ....

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعتبر ارتفاع أسعار الوقود من القضايا الحساسة التي تثير اهتمام الناس وتثير الجدل في مختلف بلدان العالم، وخاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والوقود ومن المنطقي أن ارتفاع أسعار الوقود يؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج والنقل، وبالتالي يمكن أن ينعكس هذا الارتفاع على الأسعار النهائية للسلع والخدمات المختلفة

أثبتت الأبحاث أن تأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم قد يكون مؤقتًا في بعض الحالات، حيث يمكن للاقتصاد أن يتكيف مع الزيادات السريعة في أسعار الوقود عبر آليات تحكم في التضخم.

وفي ظل الظروف العالمية الحالية والتحديات التي تواجهها مصر، يتزايد الاهتمام بتأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم في البلاد وبما أن التضخم يعتبر من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر، فإن أي زيادة في أسعار الوقود قد تثير المخاوف من ارتفاع التضخم.

من الجدير بالذكر أن هناك عوامل عدة تؤثر على مدى تأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم في مصر. على سبيل المثال، يمكن أن تلعب السياسات النقدية والمالية دورًا هامًا في تلك العلاقة، حيث يمكن للحكومة اتخاذ إجراءات تهدف إلى التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الوقود على التضخم من خلال سياسات محددة مثل تعديل أسعار السلع الأساسية أو زيادة في الدعم المالي.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن بعض الزيادات في أسعار الوقود قد تكون محسوبة مسبقًا بما يتيح للحكومة التحكم في تأثيرها على التضخم، وبالتالي يمكن ألا تكون لها تأثير كبير على الاقتصاد بشكل عام.

إن فهم علاقة ارتفاع أسعار الوقود والتضخم يتطلب تحليلاً دقيقًا للوضع الاقتصادي والسياسي في مصر، بالإضافة إلى دراسة عميقة لتأثيرات هذه العوامل على الاقتصاد بشكل شامل، ولكن دعونا نطرق بعض الابواب خلال هذا المقال لتوضيح بعض الاثار

قرار بارتفاع أسعار الوقود للمرة الثانية خلال 2024

قررت الحكومة زيادة أسعار الوقود بتاريخ 25 يوليو 2024، بزيادة تتراوح نسبها بين 10% إلى 15%، وهي ثاني زيادة خلال عام 2024. وتأتي هذه الزيادة مماثلة في المتوسط لنظيرتها التي طبقتها الحكومة في مارس 2024 على ذلك ارتفعت أسعار الوقود بمتوسط 25% منذ بداية عام 2024.

وأكد رئيس الوزراء، خلال حديثه يوم الأربعاء الماضي، على تطلع الحكومة للوصول لنقطة التعادل في أسعار الوقود بحلول نهاية

عام 2025، ومن ثم فأننا نفترض ارتفاع أسعار الوقود بمتوسط 8% على مدار الخمس فترات المالية الربع سنوية المقبلة حتى نهاية ديسمبر 2025.

كانت مصر رفعت تقديراتها لدعم المواد البترولية بنحو 22% في ميزانية السنة المالية 2021-2022 المنتهية في يونيو الماضي، ليبلغ 22.4 مليار جنيه، مقابل 18.4 مليار جنيه كانت متوقعة من قبل، فيما يبلغ الدعم المتوقع في السنة المالية الحالية 2022-2023 نحو 28 مليار جنيه.

جاء القرار بالتزامن مع مفاوضات صندوق النقد

هاني جنينة، الاقتصادي والمحاضر بالجامعة الأميركية في القاهرة، يؤكد أن «تحرك سعر السولار، واستخدام الحد الأقصى لرفع سعر البنزين، يأتيان تزامناً مع مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل، إذ إن السيطرة على عجز الموازنة هي مطلب رئيسي في كل برامج الصندوق».

ما هي تبعات القرار...

التضخم مع ارتفاع أسعار الوقود

عدل بعض المحللين الاقتصاديين بعض تقديراتهم لمستويات التضخم بعد الإعلان وتطبيق الزيادة الأخيرة بأسعار الوقود بزيادة أسعار تكاليف المعيشة ومن ثم ارتفاع مستويات التضخم وأعربوا عن أن تأثير هذه الزيادة سينعكس على قراءة التضخم لشهر أغسطس القادم.

سيناريو إيجابي للتضخم

وتوقع هاني جنينة الخبير الاقتصادي أن تؤدي زيادات البنزين والسولار إلى «ارتفاع مؤقت في معدل التضخم الشهري والسنوي خلال الشهور المقبلة، خصوصاً أن السولار هو الوقود الأساسي المستخدم في وسائل النقل التجارية، مما يزيد كلفة تداول المنتجات».

ويري أخيرا المحللين الاقتصاديين أن يأتي التضخم السنوي حول مستوى 27% في أغسطس 2024 حيث سينعكس تأثير الزيادة الأخيرة لأسعار الوقود. ومن ثم يعود ليتراجع التضخم في شهر سبتمبر 2024 قبل أن يرتفع في أكتوبر بسبب تأثير احتساب سنة الأساس للتضخم.

تحوط البنك المركزي قد يمتد الى الربع الأخير

يري المحللين الاقتصاديين عدم قيام لجنة مراجعة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري بتغيير أسعار الفائدة على الأقل خلال الاجتماعين المقبلين في شهري سبتمبر، وأكتوبر 2024، وذلك بحد أدني إن لم يستمر وضع الفائدة دون تغيير حتى بداية 2025 وذلك تحوطا من قرارات الحكومة أولا لخفض الدعم على عدد من السلع، والخدمات، وثانيا ارتفاع أسعار السولار ضمن الزيادة الأخيرة لأسعار الوقود، وثالثا زيادة أسعار الكهرباء كما أعلنت الحكومة المصرية.

- **اتجاهات التضخم هي العامل وراء تغيير أسعار الفائدة**

إذا كان تأثير خفض الدعم محدودا على مسار انخفاض التضخم، سيكون السيناريو الأساسي بشأن أسعار الفائدة هو قيام لجنة

السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين 100 إلى 200 نقطة أساس في ديسمبر 2024 وذلك تجنبا لمشكلة كبير بدأت تظهر في الأسواق وهي الركود الاقتصادي وهذا بناء على احصائيات بيع السيارات والسلع المعمرة التي أظهرت تراجع كبير.

أثر ارتفاع أسعار الوقود على السلع والحاصلات الزراعية « مائدة الطعام»

قال حاتم نجيب، رئيس الشعبة العامة للخضراوات والفاكهة بالاتحاد العام للغرف التجارية «إن الشعبة أعدت دراسة لأسعار السلع والحاصلات الزراعية وقدمتها للجهات المختصة، وتوصلت إلى زيادات تتراوح بين 10 و15%. وبرر نجيب، الزيادات في أسعار الفاكهة والخضراوات متأثرة بصعود تكاليف الإنتاج، من معدات زراعية سواء لحرث الأرض أو ماكينات الري أو مواتير رش مبيدات معظمها معدات تعمل بالسولار وتؤثر على التكلفة النهائية، بجانب تأثرها بزيادات طفيفة جدا في أسعار النقل، وارتفاع أسعار الأجور للأيدي العاملة.»

وأشار إلى أن الدراسة فسرت أن الزيادات في أسعار الشحن والنقل ستكون قروش على الكيلومترات، حيث إن السولار يرتفع بنحو 30 جنيها في كل مرة يتم فيها ملء خزان الوقود في السيارات، وتشحن السيارة الواحدة نحو 2 طن حمولة، لذا فإن الزيادة لن تؤثر بشكل كبير على أسعار السلعة.

• **الحل للحد من ارتفاع أسعار الخضروات والفاكهة**

قال رئيس شعبة الخضراوات والفاكهة، «إن زيادة المعروض من السلع من شأنه أن يمتص الزيادات التي شهدتها أسعار المحروقات ومن ثم لا يشعر المستهلك بزيادات نهائيا في سعر السلعة وطالب، وزارة الزراعة بدعم أكبر للمزارعين بالماكينات والمعدات الحديثة من خلال مديرياتها بالمحافظات، حتى تسيطر وتدعم تكلفة الانتاج.»

أثر ارتفاع أسعار الوقود على أداء الشركات

من المرتقب أن تعلن الشركات عن نتائج أعمالها عن الربع الأول والثاني لعام 2024 لتعكس قيام الشركات بعمليات إعادة هيكلة ديونها بعد ارتفاع أسعار الفائدة في نهاية الربع الأول من 2024، بالإضافة الى تأثير انقطاع التيار خلال الفترة السابقة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود

ونتوقع أن يسجل التضخم السنوي 26.6% في شهر يوليو الذي اتسم بالهدوء بنحو كبير باستثناء تأثير انقطاع التيار الكهربائي على مصانع الأسمدة ومن ثَم أسعار الأسمدة.

وقال الدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية «إن الاتحاد يجرى دراسة حاليا، لمعرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار الوقود على أسعار السلع النهائية وعلى حركة التجارة بوجه عام، ولكن بشكل مبدأي إن التأثير بزيادة السولار لن يكون كبيرا »

ولكنه لم يحدد نسب متوقعة للزيادة وهذا متوقع لان يشهد السوق المصري بناء على الاحصائيات كما سبق الإشارة أعلاه الى حالة من

تراجع كبير في المبيعات وذلك لان المواطن يقوم بإعادة ترتيب أولوياته بشكل كبير.

على الهامش ...

التحديات أمام النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري

- ضغط على ميزان المدفوعات ومن ثم الجنيه المصري

- زيادة معدلات الاستهلاك وتراجع معدلات الإنتاج من الطاقة بسبب انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي محليا

وختامًا،

يحتاج مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها قيام الحكومة بطرح حوافز اقتصادية وسياسات مبتكرة تركز على تحديد وتجاوز الصعوبات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، بجانب تعظيم مساهمة القطاع الخاص بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

مقالات تحليلية

الولايــة الثالثــة لمــادورو فــي رئاســة فنــزويلا: مــاذا ينتظــر صناعــة النفــط العالميــة؟

د/ أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

حظـي نيكـولاس مـادورو برئاسـة فنـزويلا للمـرة الثالثـة علـى التوالـي، ليمضـي ولايـة رئاسـية تصـل إلـى 18 عامًـا، وسـط تحديـات داخليـة وخارجيـة، أهمهـا مواجهـة التضخـم والنمـو الاقتصـادي فـي بلـد يكتنـز ثـروات مـن النفـط الخـام والمعـادن لكـن الفقـر لا يفارقـه فـي ظـل عقوبـات غربيـة قاسـية. وعليـه، راقبـت أسـواق النفـط العالميـة الانتخابـات الرئاسـية الأخيـرة التـي جـرت فـي فنـزويلا، والتـي أُعيـد فيهـا انتخابـات الرئيـس نيكـولاس مـادورو لمـدة ولايـة ثالثـة، وسـط تطلعـات إلـى زيـادة الاسـتثمارات فـي قطـاع النفـط والغـاز الطبيعـي فـي ظـل الولايــة الثالثــة.

تتمتـع فنـزويلا بأكبـر احتياطيـات مـن النفـط فـي العالـم، لكـن رغـم ذلـك فشـلت فـي الاسـتفادة مـن هـذه الثـروة النفطيـة، وسـط مزيـج مـن المشـكلات سـواء السياسـية أو الاقتصاديـة، فـضلًا عـن تعـرض فنـزويلا لعقوبـات أمريكيـة قاسـية ومتكـررة، وذلـك قبـل أن تقـرر إدارة

الرئيس جو بايدن تعليق العقوبات المفروضة على قطاع النفط الفنزويلي في أكتوبر الجاري، وهي العقوبات التي استمرت لأكثر من 4 سنوات وتسببت في هبوط حاد في إنتاج وصادرات الدولة من النفط الخام.

وعليه، يبدو أن صناعة النفط في فنزويلا لن تنعم بمدة طويلة من الاستقرار، وهو ما تعكسه نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي منحت الرئيس الحالي نيكولاس مادورو الفوز، رغم احتجاجات واسعة من قبل أنصار مرشح المعارضة إدموندو غونزاليس. حيث لا يتضح -حتى الآن- مدى تأثير نتائج الانتخابات الرئاسية في صناعة النفط في فنزويلا، التي تكافح من أجل تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ مدة طويلة.

أهمية فنزويلا لسوق النفط:

تراجعت أهمية فنزويلا في سوق النفط العالمية بشكل حاد في السنوات الأخيرة، وذلك بفعل العقوبات التي أثرت سلبًا على الإنتاج والاستثمارات في القطاع النفطي، حيث تُعد الدولة اللاتينية إحدى الدول الـ 5 المؤسسة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وذلك منذ تدشين المنظمة في عام 1960. بالإضافة إلى أنها تُعد أكبر الدول امتلاكًا للاحتياطيات النفطية حول العالم بأكثر من 302 مليار برميل (حوالي 19% من الاحتياطي العالمي)، كما هو موضح في الشكل التالي.

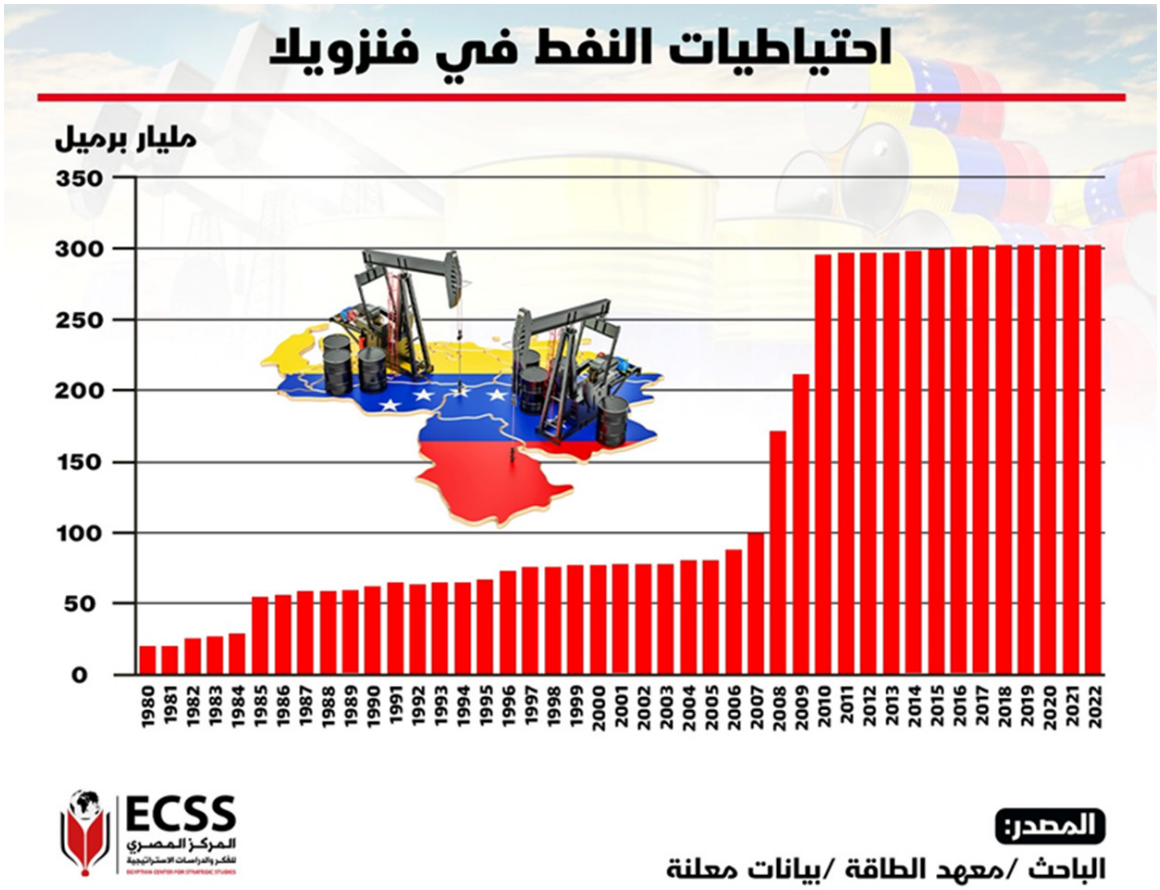

استكمالًا لما سبق، بلغ إنتاج النفط الخام في فنزويلا متوسط حوالي 770 ألف برميل يوميًا في شهر سبتمبر من العام الماضي 2023 (الوصول لمستويات قياسية حوالي 2.1 مليون برميل يوميًا في عام 2017)، بحسب تقرير شركة النفط الحكومية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن إنتاج النفط الخام في فنزويلا تراجع بشكل مستمر منذ القمة المسجلة في عام 1997 عند حوالي 3.2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام، كما هو موضح في الشكل التالي.

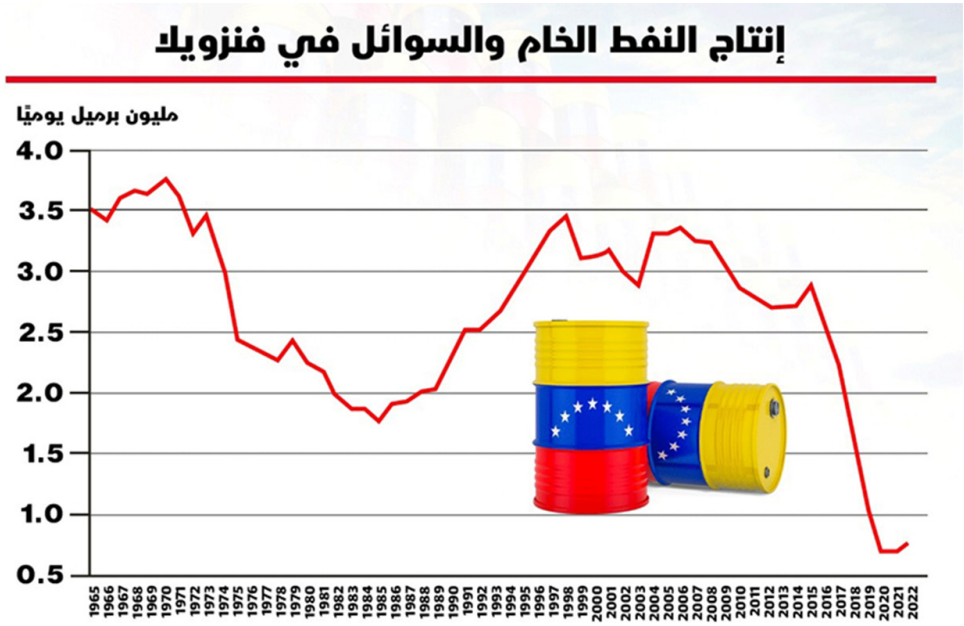

المصدر:
الباحث /معهد الطاقة /بيانات معلنة

تشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط الفنزويلي سيرتفع حوالي 25% خلال 6 أشهر، وذلك بما يُعادل حوالي 200 ألف برميل يوميًا (نسبة حوالي 0.2% من إجمالي المعروض النفطي العالمي). وقد تحتاج إلى استثمارات تصل إلى حوالي 60 مليار دولار لإعادة إنتاجها من الخام إلى مستويات 1997.

يبلغ إنتاج فنزويلا النفطي في الوقت الراهن حوالي 850 ألف برميل يوميًا، حيث تحصل أسواق النفط منها على حوالي 800 ألف برميل من النفط الخام (النسبة الأكبر من تلك الصادرات تتجه إلى الصين). وهنا تجدر الإشارة إلى أن واردات فنزويلا من النفط الخام تصل إلى حوالي 125 ألف برميل من النفط الخام يوميًا (ذلك بسبب انخفاض درجة الجودة للنفط الخام الفنزويلي)،

وتستهلك حوالي 175 ألف برميل يوميًا من النفط الخام يوميًا، كما يوضح الشكل التالي معدلات الاستهلاك في فنزويلا.

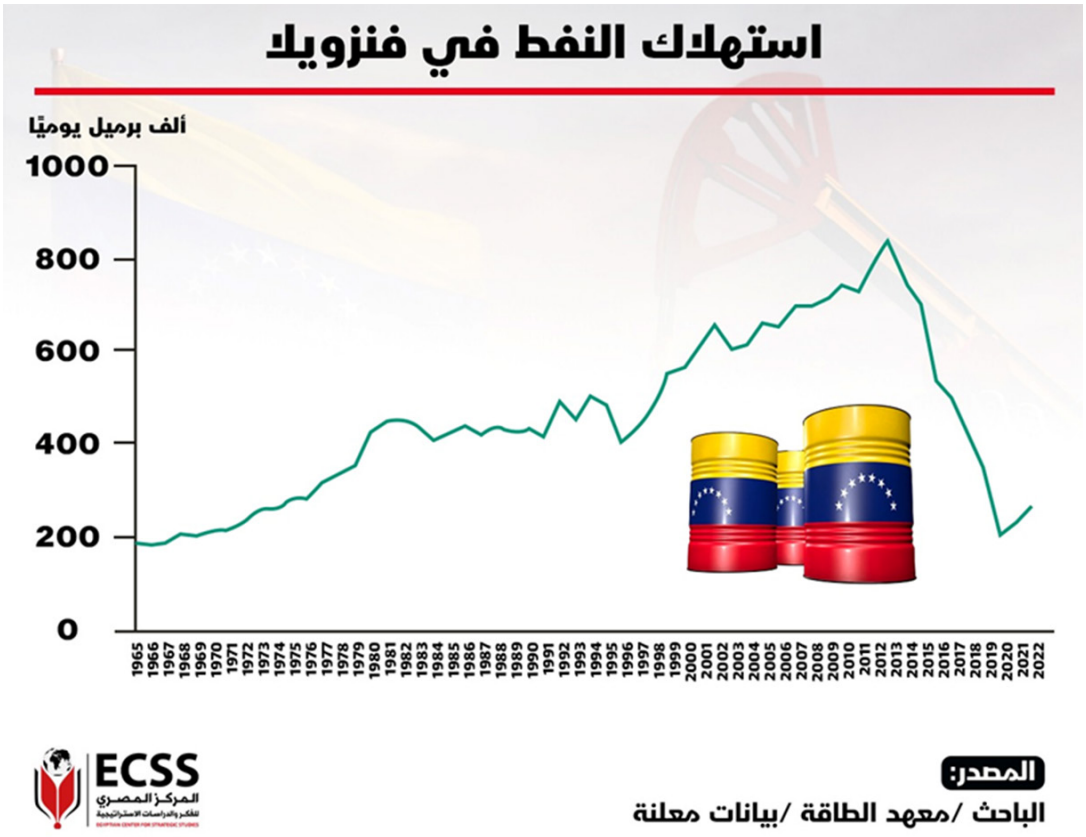

تُشكل الصين السوق الرئيسة لاستقبال صادرات النفط من فنزويلا، حيث تلقت بكين حوالي 430 ألف برميل يوميًا من الخام والوقود خلال عام 2023 (حيث تعتمد بكين على نفط أمريكا اللاتينية بنسبة حوالي 15%)، وذلك بحسب بيانات تانكر تراكينج. قبل العقوبات الأمريكية ضد فنزويلا، كانت الهند والولايات المتحدة من أبرز الدول المتلقية للإمدادات النفطية من كاراكاس، يوضح الشكل التالي صادرات النفط الفنزويلي المختلفة.

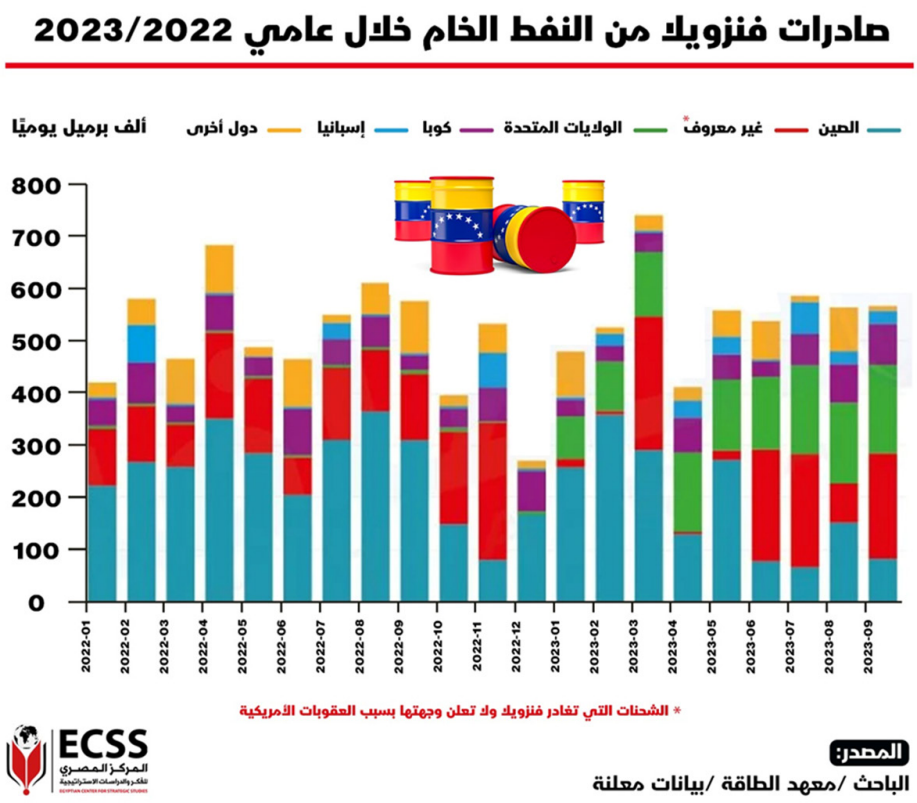

والجدير بالذكر أن فنزويلا كانت تنشر سلاحًا سريًا للتغلب على العقوبات الأمريكية الصارمة والتي كانت تهدف إلى منع صادرات النفط الخام التي تُشكل بالنسبة لها شريانًا اقتصاديًا حيويًا، حيث تعتمد أسطولًا مظلمًا من الناقلات مزودًا بمجموعة من التقنيات التي تمكنه من إخفاء مواقعه، وكان هذا الأسطول يشحن النفط الفنزويلي إلى العملاء الرئيسين، وخاصةٍ في آسيا، ونما مؤخرًا بفضل مساعدة طهران وموسكو. فقد برزت إيران منذ 2020 بصفتها حليفًا استراتيجيًا رئيسًا يدعم نظام نيكولاس مادورو، حيث تزود طهران فنزويلا بإمدادات ثابتة من المكثفات لتمزجها مع النفط الخام الثقيل، وتمنحها المكونات والمعرفة الفنية اللازمة لترميم البنية التحتية النفطية الحيوية.

الثروات النفطية ليست الوحيدة التي تمتلكها البلاد، فأرض فنزويلا غنية بالموارد الطبيعية الأخرى ومنها الغاز الطبيعي وخام الحديد والبوكسيت، والمعادن الأخرى وعلى رأسها الذهب والماس، حيث تمتلك، وفقًا لبيانات مجلس الذهب العالمي، حوالي 161.22 طن من احتياطي الذهب.

وأمام ما تقدم، واجهت فنزويلا في الأعوام القليلة الماضية صعوبة في تأمين مصادر لخامات متوسطة وخفيفة لمصافيها (بسبب إن إنتاجها من النفط أكثر ثقلًا)، وهو الأمر الذي يُسهم في تقييد الإنتاج وشح متقطع في وقود السيارات. تُصنف الصناعة النفطية الفنزويلية على أنها ثقيلة إذا تراوحت درجة (API) للنفط ما بين 20-10 درجة وتصفها بأنها ثقيلة جدًا extra-heavy إذا قلت عن 10 درجة، ويتركز معظم مخزون العالم من النفط الثقيل جدًا في فنزويلا بنسبة حوالي 98%. وبالنظر إلى الحقيقة السابقة نجد أن النفط الخام الفنزويلي ثقيل جدًا، ومن ثم لكي يمر هذا النفط في الأنابيب، ويُنقل في السفن، يجب تمييعه (بهدف رفع درجة API)، وهذا التمييع أو المزج يكون عادةً بأنواع من النفط الخفيفة جدًا، أو أنواع من السوائل الغازية، وتاريخيًا عبر سنوات طويلة، حصلت فنزويلا على هذا المميع من الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه، نجد أن إنتاج النفط الفنزويلي انخفض بشكل كبير في عام 2018، وذلك بسبب فرض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب العقوبات على فنزويلا وبالتالي توقف تصدير هذا المميع إليها، فانخفض إنتاجها النفطي (من حوالي 2.1 مليون برميل إلى حوالي 700 ألف برميل من النفط الخام يوميًا). وذلك بسبب عدم وجود بديل، حيث أن البديل المناسب هو روسيا أو إيران، وكلتاهما لا تستطيعان توفير 120 إلى 130 ألف برميل يوميًا بشكل مستمر ودائم إلى فنزويلا، كما أن الولايات المتحدة

الأمريكية قريبة منها، والشركات الأمريكية موجودة هناك، وهناك تاريخ طويل لعقود من تصدير هذه المادة إلى فنزويلا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستثناءات من العقوبات التي منحها الرئيس جو بايدن للشركات الأمريكية للعمل في فنزويلا، التي تضمنت حصولها على النفط الخام (عالي الجودة) الذي تحتاجه لزيادة الإنتاج والصادرات، أدت بالفعل إلى رفع مستويات الإنتاج إلى حوالي 850 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، ولكن كان هناك مقابل لهذه الاستثناءات. حيث أرادت الإدارة الأمريكية أن تحصل على مقابلين لهذه الاستثناءات، الأول أن الشركات الأمريكية العاملة في فنزويلا لها ديون لدى الحكومة الفنزويلية، وتضمن الاتفاق أن يذهب جزء من إيرادات هذا النفط الخام لوفاء الديون، وهو الأمر الذي وافق عليه مادورو. والثاني هو أن حكومة مادورو وافقت على أن تكون هناك انتخابات حرة، بناءً على طلب الأمريكيين.

وعليه يمكن القول، بأن نتيجة الانتخابات الأخيرة، ستسهم بشكل كبير في زيادة معدلات إنتاج النفط الفنزويلي، بالإضافة إلى إمكانية رفع العقوبات الأمريكية بشكل كبير وأكثر شمولية على قطاع النفط (توقع مستقبلي مرتبط بمدى النطاق السعري لأسعار النفط العالمية)، مما يُسهم في رفع معدلات الإنتاج بنسبة حوالي 25%، وذلك يُعادل حوالي 200 ألف برميل من النفط الخام بشكل يومي، (حوالي 0.2% من إجمالي المعروض النفطي العالمي)، مما يُسهم كخطوة في الوصول إلى نقطة التوازن النفطي بين العرض والطلب العالمي على النفط الخام.

تحديات مستقبلية لأسواق النفط العالمية:

تحاول أسواق الطاقة وبالأخص النفط الخام، تعويض صدمات العرض والطلب، وآخرها نجد محاولة المملكة العربية السعودية التعامل مع أزمة سوق النفط الناجمة عن فيروس كورونا وصدمات الطلب، والحرب الروسية الأوكرانية، وتداعيات هجمات 7 أكتوبر والحرب على غزة. ومع ذلك، قد تواجه الأسواق تحديات هائلة في كيفية تحقيق التوازن والاستقرار. لذلك سيكون من الصعب جدًا على سوق النفط العالمي الوصول إلى حالة مستقرة بسبب الاضطرابات الشديدة والمتكررة في عملية العرض والطلب، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى والتي تأتي من العديد من الاتجاهات المختلفة، بما في ذلك الحروب والاضطرابات السياسية في العديد من دول العالم، والكوارث الطبيعية، والأزمة المالية الأخيرة، والوتيرة غير المنتظمة للنمو الاقتصادي العالمي، في السياق نفسه يمكننا تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية (تواجه فنزويلا بالإضافة إلى أسواق النفط العالمية):

- أعادت واشنطن فرض عقوبات على قطاع النفط في فنزويلا، وذلك بسبب فشل الرئيس مادورو في التمسك بمبادئ الديمقراطية.

- ستقلص العقوبات المجددة صادرات النفط الخام من فنزويلا وستجبر شركات الطاقة الأمريكية على طلب تراخيص خاصة لمواصلة العمليات.

- على الرغم من العقوبات، من المرجح أن تستمر فنزويلا في التجارة السرية بالنفط مع دول مثل إيران والصين لتوليد الإيرادات.

- من المتوقع أن يؤدي إعادة فرض العقوبات إلى تقليص صادرات فنزويلا من النفط الخام وإجبار شركات الطاقة الأمريكية التي تعمل في البلاد الجنوبية الأمريكية على السعي إلى تصاريح خاصة لمواصلة أعمالها. حتى نهاية مايو، تلقت الولايات المتحدة حتى 50 طلبًا لتراخيص فردية من الشركات الراغبة في مواصلة أعمالها النفطية في فنزويلا، (تغطي هذه التراخيص مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك الاستثمار، تصدير واستيراد النفط، استكشاف النفط والغاز، والتفاوض على عقود والمدفوعات).

- مشكلة قطاع النفط الفنزويلي أنه يعاني من ضعف شديد في البنية التحتية، بالإضافة إلى الهجرة الكبيرة للخبرات التي أسهمت في زيادة إنتاج النفط إلى دول أخرى بخاصة كولومبيا، ونظراً لانهيار البنية التحتية وقدمها، فإن أي عمليات إنعاش تتطلب استثمارات ضخمة ووقتاً طويلاً (رفع الطاقة الإنتاجية من حوالي 850 ألف برميل إلى 2.1 مليون برميل يوميًا يتطلب 5 سنوات على الأقل).

- بعد أكثر من 300 يومًا علي حرب غزة، دفعت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، المنطقة إلى حافة صراع أوسع نطاقًا، مع احتمال خنق تدفقات النفط، وتقليص جزء كبير من النمو العالمي، ودفع التضخم إلى الارتفاع مرة أخرى.

- هناك العديد من الأزمات السياسية طويلة الأمد في العديد من دول العالم، لا سيما الدول المنتجة للنفط بما في ذلك العراق وليبيا وفنزويلا.

- الاضطرابات الشديدة في إمدادات النفط العالمية، وذلك من خلال مسارات النفط المختلفة، ومنها أزمة سلاسل الإمداد نتيجة الهجمات على السفن في البحر الأحمر، لكونه حلقة وصل بين القارات، وبالتالي يؤدي ذلك لارتفاع في الأسعار النفطية، وزيادة معدلات التضخم، كما يخلق أزمة في سلاسل الإمداد.

- إذا ظل الصراع في غزة تحت السيطرة (غير محتمل)، فقد تكون الظروف في عام 2024 مواتية لمزيد من الانخفاض ومن المقرر أن يتباطأ نمو الطلب، وقد تكافح أوبك بلس للبقاء متحدة، مما يزيد من احتمال نشوب حرب أسعار من شأنها أن تضر بالاقتصاد العالمي.

- المخاطر الجيوسياسية، الاضطرابات السياسية ذات الأثر الاقتصادي الحاد على العالم كافة، من بين أبرز المخاطر التي تلف الاقتصاد العالمي، فالصراع قائم في أوروبا ما بين روسيا وأوكرانيا، وقائم في الشرق الأوسط ما بين فلسطين وإسرائيل، وقد امتد لبعض الدول الأخرى.

- النقص الشديد في حجم الاستثمارات وصيانة البنية التحتية للدول المنتجة وذلك منذ عام 2005، حيث يواجه سوق النفط خسارة حوالي 5 ملايين برميل يوميًا كل عام من طاقته الإنتاجية، وذلك بسبب تراجع الاستثمارات في قطاع النفط الخام. حيث انخفضت بأكثر من حوالي 50%، وذلك في الفترة ما بين عامي 2014 و 2023، من حوالي 700 مليار دولار إلى ما يزيد على 300 مليار دولار في نهاية العام الماضي.

- نقص حجم الاستثمارات الكلية وعمليات صيانة البنية التحتية في بعض من دول التحالف النفطي وذلك منذ سنوات طويلة.

- ارتفاع المخاوف العالمية من الركود الاقتصادي العالمي، ولذلك قامت العديد من دول العالم بتطبيق سياسة التشديد النقدي، وذلك لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة، بالإضافة إلى تراجع معدلات التنمية.

- احتفاظ عدد ضئيل جدًا من الدول الكبرى في التحالف بمستوى منخفض من الطاقة الإنتاجية من النفط الخام، وتُعد تلك النقطة في غاية الأهمية لما لها من تأثير كبير في مستقبل إمدادات النفط العالمية. وصول مخزونات الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للدول الكبرى إلى أدنى مستوياتها خلال أكثر من حوالي 40 عامًا.

- المخاطرة المستمرة بإثارة غضب الدول المستهلكة للنفط بشكل عام والتخوف من قرارات خفض أو رفع لمستويات الإنتاج من النفط الخام.

مجمل القول، تواجه صناعة النفط منعطفًا حاسمًا خلال العام الجاري 2024، حيث تسعى إلى أن توازن بدقة بين وفرة العرض وتوقعات ارتفاع الطلب العالمي، وعليه تواجه صناعة النفط العالمية جملة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي قد تؤثر بشكل كبير على الأسواق النفطية، بالإضافة إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعد الأكثر تأثيرًا في سياسات النفط العالمية. حيث ترسم التوقعات المتنوعة صورًا متفاوتة، وسط دعوات إلى اتخاذ موقف حذر، وذلك بسبب

المخاوف المحيطة بالتباطؤ الاقتصادي في عدد من الاقتصادات العالمية. وعليه يمكن القول، بإن السمة المميزة والتي سوف تسيطر على سوق النفط خلال العام الجاري 2024، هي التنفيذ المطول لتخفيضات الإنتاج من قبل أوبك بلس (التحالف الذي يُضم أعضاء منظمة أوبك وحلفائها، والتي تُشكل حوالي 40% من إمدادات النفط العالمية).

وفي الأخير، فرضت حالة عدم اليقين نفسها على أسواق النفط خلال العام الجاري، حيث خضعت لتعديلات كبيرة بفعل الضبابية المحيطة بنمو الطلب والتوترات الجيوسياسية، خاصةً الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى الحرب على غزة وما تبعها من توترات في حركة السفن في البحر الأحمر، حيث أدت تلك الأحداث مجتمعة إلى إعادة هيكلة أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الأزمة وأحدثت تغييرات في تدفقات النفط الخام على المستوي العالمي.

مقالات تحليلية

لماذا تنهار أسواق المال عالميا؟

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سيطر اللون الأحمر على تداولات أسواق المال العالمية، فيما يشبه الانهيارات التاريخية، حيث هوت مؤشرات بورصة اليابان لأدنى مستوى لها منذ 1987، وسرعان ما لحقتها العملات العالمية، والأسواق الآسيوية والعربية والأوروبية، إضافة إلى خسائر النفط والعملات المشفرة القاسية، وسط تساؤلات عن ما يجري وأسباب هذه الأزمة.

حيث تراجعت أسهم الأسواق العربية خلال تداولات اليوم الاثنين، متأثرة بالاضطرابات الجيوسياسية، والهبوط الحاد الذي تشهده الأسواق الآسيوية، والتذبذب في أسعار النفط والذهب. تصدر «سوق دبي المالي» التراجعات بنسب تجاوزت 4%، تلاه سوق الأسهم السعودية بتراجع تجاوز 3%. وقد تراجعت بورصة مصر بنحو 2.9% يوم الأحد 4 أغسطس، وسجل المؤشر الثلاثيني الذي يضم أكبر ثلاثون شركة من حيث حجم رأس المال السوقي والسيولة تراجع كبير بحوالي 2.33% خلال تعاملات يوم الاثنين الموافق 5 أغسطس وسط انخفاض بجميع الأسهم القيادية، والتي حققت ذلك الأداء مدفوعة بالأوضاع التي تمر بها البورصات عالمياً من انخفاضات، حيث انخفضت مؤشرات الأسهم

العالمية اليوم الاثنين وهبط كل من الدولار واليورو بنسبة 2% مقابل الين الياباني، فيما تراجعت مؤشرات الأسهم الرئيسية عند الافتتاح لتنخفض في باريس بنسبة 2.42% ولندن 1.95% وفرانكفورت 2.49%، وأمستردام 3.05%، وميلانو 3.31%، وزيورخ 2.97%، ومدريد 2.79%.

أما عن سوق السندات، فقد أثرت أسعار الفائدة الأميركية التي تتحرك نحو الارتفاع بشكل مباشر على أسعار السندات حيث تراجعت أسعار السندات لتصل إلى 3.76% في الساعة 07:25 توقيت غرينتش، مقارنة مع 3.79% الجمعة للسندات التي يبلغ أجلها عشر سنوات، وهو ما يظهر اهتمام المستثمرين بالتوجه إلى أصول توفر مزيدًا من الأمان مقارنة بالأسهم التي تعتبر أصولاً محفوفة بالمخاطر.

أسواق الأسهم الآسيوية كانت الأكثر دموية، حيث انخفضت الأسواق الآسيوية بشكل كبير خلال تعاملات يوم الاثنين وخاصة بورصة طوكيو التي تراجع مؤشرها الرئيسي، نيكاي، بنسبة 12.4%، بمقدار 4400 نقطة مسجلاً أسوأ انخفاض تاريخي له منذ انهيار سوق الأسهم في أكتوبر/ تشرين الأول 1987. وهبط مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 12.23%. وانخفضت بورصتا تايوان بأكثر من 8%، وسيول بأكثر من 9%، وتراجعت أسواق الأسهم الصينية على نحو أكثر اعتدالاً، فانخفض مؤشر هونغ كونغ هانغ سنغ 2.13% في التعاملات الأخيرة. وانخفض مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 1.54% ومؤشر شنتشن بنسبة 1.85%.

لماذا تنخفض البورصات العالمية

تفاقمت موجة بيع الأسهم يوم الاثنين مع تنامي المخاوف من تأخر بنك الاحتياطي الفيدرالي عن الركب بدعمه للاقتصاد الأميركي المتباطئ، مما دفع المستثمرين إلى البحث عن ملاذ آمن في

السندات. وانخفضت الأسهم اليابانية لليوم الثالث على التوالي مع تسعير المتداولين لمزيد من الزيادات المحلية في أسعار الفائدة. كما تُثار مخاوف المستثمرين من التوترات في المنطقة وسط تقارير تفيد بأن إيران قد توجه ضربة إلى إسرائيل للانتقام من اغتيالات مسؤولين في حزب الله وحماس.

وبصيغة أكثر تحديداً، تعود هذه التراجعات إلى 3 أسباب رئيسية، أولها تقرير الوظائف الضعيف في أميركا، والذي أشعل مخاوف دخول أكبر اقتصاد في العالم في مرحلة ركود، إضافة إلى قيام البنك المركزي في اليابان برفع أسعار الفائدة بأكثر من المتوقع عند 25 نقطة أساس، فيما السبب الثالث كان التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط بين إيران ووكلائها من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، حيث دفعت هذه الأسباب مخاوف المستثمرين إلى مستويات مرتفعة، وأشعلت شرارة البيع في أسواق المال العالمية تجنبا للمخاطر، واندفعوا تجاه الذهب باعتباره ملاذا آمنا.

1- تقرير الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع معدل البطالة الأميركي في يوليو إلى 4.3% مقابل 4.1% كانت متوقعة. وهو أعلى معدل بطالة منذ أكتوبر 2021. على الأثر، انخفضت عوائد السندات على نحو ملحوظ وهو ما أشار إلى أن الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأميركي) يمكن أن يلجأ إلى خفض أسعار الفائدة على نحو أكبر مما كان متوقعاً.

2- رفع أسعار الفائدة في اليابان والابتعاد عن المخاطرة

ساهم الارتفاع غير المتوقع في أسعار الفائدة - الذي أعلنه بنك اليابان الأربعاء - في تسريع ارتفاع الين بشكل ملحوظ، مدعوماً أيضاً بتدخلات البنك المركزي الياباني في سوق الصرف الأجنبية. ويعد هذا الإجراء سلبياً بالنسبة للشركات اليابانية المصدرة التي استفادت من انخفاض العملة اليابانية. وانخفض الدولار 2.17% إلى 143.35 ينًا، وتراجع اليورو 1.99% إلى 156.72 ينًا. وانخفضت عملة بيتكوين بنسبة 11.70% إلى 52217 دولاراً.

3- تصاعد وتيرت التوترات الجيوسياسية في المنطقة

تتعرض الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط، تحديداً مصر والخليج، إلى ضغوط من نوع آخر. فإلى جانب موجة الهبوط الكبيرة التي شهدتها الأسواق العالمية والارتباط المرتفع بين أداء الأسواق المحلية وأداء الأسواق العالمية، فقد كان للعوامل الجيوسياسية تأثيرات خاصة على أداء الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في العاصمة الإيرانية طهران. وجاء اغتيال هنية غداة مقتل قائد عسكري كبير بجماعة حزب الله اللبنانية في غارة إسرائيلية في بيروت. وتوعّدت إيران وحلفاؤها بالرد على الاغتياليين، وألغت العشرات من شركات الطيران رحلاتها إلى لبنان، وإسرائيل، وسط تكهن باندلاع مواجهات مباشرة بين حزب الله وإسرائيل، وحذرت الكثير من الدول رعاياها من السفر إلى لبنان وطالبتهم بمغادرتها فوراً.

القطاعات الأكثر تأثرا

كانت أسهم البنوك والشركات العاملة في مجال التكنولوجيا من بين الشركات الأكثر تراجعاً خلال موجة التراجعات، حيث تعرضت أسهم البنوك بشكل خاص لضغوط كبيرة. ففي اليابان، انخفض سهم مجموعة ميتسوبيشي يو إف جيه المالية بنسبة 13.5%، ومجموعة سوميتومو ميتسوي المالية بنسبة 14.6%، وميزوهو بنسبة 12.8%، ونومورا بنسبة 18.59%. وفي أوروبا، تراجع بنك يونكريديت بنسبة 6.54%، وإنتيسا سان باولو في ميلانو بنسبة 5.57%، ودويتشه بنك في فرانكفورت بنسبة 5.12%، وسوسيتيه جنرال في باريس بنسبة 5.05%، وباركليز في لندن بنسبة 5.08%. ويمكن الربط بشكل كبير بين الأداء السلبي للقطاع المصرفي عالمياً وبين البيئة المرتفعة لأسعار الفوائد، حيث أثرت بيئة الفائدة المرتفعة على قدرة القطاع المصرفي على توليد ربحية وتوفير سيولة خاصة في ظل التوظيفات الخاطئة لبعض البنوك، وهو ما دفع عددًا من البنوك الصغيرة في الولايات المتحدة الأميركية في وقت سابق لإعلان إفلاسها بالتتابع. وقد امتدت تلك التأثيرات لإضعاف مراكز المصارف الأكثر قوة، مما أثر سلبياً على وضعها المالي خاصة وأن فترة بقاء أسعار الفائدة في مستويات مرتفعة قد طالت.

من جانب آخر، انخفضت أسهم قطاع التكنولوجيا أيضاً على نحو ملحوظ. فقد انخفض سهم شركة «أمازون دوت كوم» بنسبة 8.7% في تداولات قبل افتتاح السوق بسبب القلق من ارتفاع التكاليف بسرعة لتلبية الطلب على خدمات الذكاء الاصطناعي. كما تراجعت أسهم شركة «إنتل» بأكثر من 22% بعد تقديمها توقعات نمو قاتمة، ووضع خطط لتسريح 15 ألف موظف. وتراجع سهم «سناب» (Snap Inc.) بنسبة 17% مع انخفاض الإيرادات عن

التقديـرات. وفـي أمسـتردام، تراجـع سـهم ASML بنسـبة 4.46% وسـهم «BE Semiconductor Industries» بنسـبة 5.17%. وفـي فرانكفـورت، انخفـض سـهم إنفينيـون (Infineon) بنسـبة 2.34%. وفـي باريـس، انخفـض سـهم «STMicroelectronics» بنسـبة 5.10% و«Capgemini» بنسـبة 2.93%.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg